المحاضرة الحادية عشر **م.م. فاضل علي السهلاني**

أساسيات اعداد خطة البحث القانوني

تعريف خطة البحث القانوني

يصف الفقهاء خطة البحث بأنها الخارطة التي يقيم عليها الإنسان البناء او هي خطة بحث في خريطة يختارها للوصول إلى هدفه او المسار العلمي. والتصوير المستقبلي المقترح لمادة البحث، فيها يحدد الباحث اهم الخطوات التي يتبعها في إكمال البحث بدأ من إحضار المصادر والمراجع وقراءتها وتدرين ملاحظات، ثم يقرر ما يحتاجه من وقت وجهد لإكمال بحثه، وبعد كل ما تقدم فإنه يباشر بالخطوة الثانية قبل البدأ بالكتابة والتي تتمثل بضرورة القرادة المستفيضة لموضوع البحث وكل ما تم احضاره من مصادر ومراجع وقوانين وقرارات لها علاقة بموضوع بحثه ومن ثم يحدد مفهوم مشكلة البحث ويختار العنوان الملائم لها الاستشارة مع المشرف او مشورة أساتذة اخرين ومن ثم إحضار ما تم تدورينه من ملاحظات أخذها من المصادر والمراجع، ثم بعد ذلك يتأكد من بعض الضوابط في إعداد خطة البحث مثل التأني في وضع خطة البحث بحيث لاتكون مقلدة لغيره ولا تكون سائبة العناوين او جامدة لا يمكن تغيرها خلال البحث، وتكون بتسلسل منطقي تبدأ من الأدنى للأعلى ومن الأصغر للأكبر وان يتأكد من وجود ملاءمة بين عنوان البحث والموضوع الذي اختاره للبحث، وان تكون الخطة واضحة وشاملة ومرنه متجنبا فيها عدم التكرار العنوانات الفرعية وعدم التداخل وخالية من العنوانات السائبة والعامة، وعلى الباحث ان يراعي التناسق بين العنوانات الفرعية والعنوانات الرئيسية وان يعرض كل ماتضمنته خطة البحث على المشرف لبيان ملاحظاته حولها، فأما ان يقوم المشرف بتأييدها او اجراء تغيير عليها او إضافة بعض العناوين لها.

وبعد مصادقة المشرف على خطة البحث وابدا ملاحظات عليها التي يجب أن ياخذ بها الباحث يشرع الباحث بتجميع كل ما احضره من مصادر ومراجع ومعلومات لغرض الشروع بالكتابة على ان ياخذ بنظر الاعتبار إحضار كل التشريعات والقوانين التي سيستدل بها في كتابة بحثه اذا كانت الدراسة مقارنة مع قوانين وتشريعات البلدان أخرى، وعليه ان يذكر القوانين بالتسلسل خلال فقرات البحث وان لا ينتقل لذكر قوانين لم تكن ضمن موضوع المقارنة او يترك تشريعات اتخذها بدأ للمقارنة في الدراسة، ثم يعمل على جعل الخطة متوازنة باتجاهين الأول التوازن الكمي اي يحرص الباحث على ان تكون صفحات المطلب او المبحث الأول مساوية الصفحات المطلب او المبحث الثاني أو تقل او تزيد عنها بنسبة ١٠/١٠٠وان يضمن التوازن الكيفي او الموضوعي الذي يقوم فيه الباحث بتوزيع مادة البحث على كل اجزاء البحث فمن غير الجائز ان يقوم بتدوين المعلومات في المطلب او المبحث او الفصل الأول ثم يترك ما بعدها من مطالب او مباحث او فصول فارغة من المعلومات وان لا يعالج هذا الخلل بالتحشية الفارغة الخالية من المادة العلمية، او انه يقع في خطأ ثاني بحيث يركز في كتابة الأفكار الأساسية في المطلب او المبحث الأول ويترك ما لديه من معلومات ثانويه للمطلب او المبحث الثاني.

تعديل خطة البحث

بدا ذكرنا سابقا ان المفروض في الباحث ان لايجعل خطة البحث. جامدة وغير قابلة لإجراء تغييرات عليها، حيث انه سيحد خلال البحث ان هناك الكثير من العنوانات التي يجب أن تضمنها الخطة او ان بعض العنوانات القديمة لا تفيد في البحث وعليه تغييرها وعلى العموم فان اي تغير في خطة البحث على الباحث ان ياخذ رأي المشرف فيها ويستجيب لتوجيهاته، وان يحرص الباحث ان التغيرات الجديدة لا تمس جوهر البحث، لان ذلك سيدخل الباحث في حرج بينه وبين عمادة الكلية، حيث يحتاج لتغيير العنوان باستحصال موافقات قد تستهلك وقت

طويل وتجعل الباحث يشمئز او يتخوف او يتردد في البدا بالكتابة، وهناك مبادئ اساسية على الباحث اعتماده في خطة كتابة البحث هي:-

اولا: تعريف الكلمات المحورية للاستفادة من هذا التعريف في بيان نطاق البحث.

ثانيا: استظهار الخصائص من التعريف من خلال تحليل التعريف المفهوم القانوني، وقد يفرد الباحث للتعريفات فرعا او مطلبا خاصا بها خلال البحث.

ثالثا: تمييز مشكلة البحث.

وفي هذه الفقرة يقوم الباحث بتميز الموضوع الذي يبحث فيه عن غيره من المواضيع المشابهة مثاله اذا كان الموضوع حالة الضرورة وأثرها في المسؤولية الجنائية على الباحث ان يميز حالة الضرورة عن غيرها كالإكراه او الدفاع الشرعي.

رابعا: يبين التطور التاريخي لمشكلة البحث حيث مر بنا مفهوم التطور التاريخي سابقا ويعني ان يذكر الباحث الحقب الزمنية التي تطور فيها المفهوم وما رافقه من تشريعات مقننه له.

خامسا: بيان الطبيعة القانوني وموقف الشريعة الإسلامية من موضوع البحث وبعد ذلك على الباحث ان يذكر الأساسيات الأخرى التي تضمنها البحث كي يتمكن من إخراج بصيغة قانونيه علمية.